(إذا) بين المعنى والإعراب: قراءة في ضوء المعنى

الباحث/ عبدالله بن يحيى بن سالم الفيفي
باحث دكتوراه بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية

الملخص:

إنّ هذه الدراسة تتحدث عن "إذا" ودلالاتها المختلفة واختلاف إعرابها بناء على اختلاف دلالاتها، وقد عنونتها بـ "**(إذا) بين المعنى والإعراب: قراءة في ضوء المعنى**"، وقد قدمت لهذه الدراسة بمقدمة تشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والهدف منه، وكذلك الدراسات السابقة، ومنهج البحث، وهيكله، ثم فصلت الحديث عن "إذا" في محثين، اشتمل المبحث الأول على دلالة (إذا) بين الظرفية والشرطية وذكرت فيه الصور والدلالات التي تأتي عليها "إذا" موضحا ذلك بالشواهد والأمثلة، وأمّا المبحث الثاني فقد خصصته للحديث عن العامل الذي تتعلق به (إذا) في صورها التي تأتي عليها، وأخيرا خاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

إنّ الإعراب هو توضيح للمعنى، ولذلك فالأصل أنْ يكون وفق المعنى، إلا في بعض المواضع التي يمكن أنْ تقدم فيها الصناعة اللفظية على المعنى؛ لعدم اختلال القواعد النحوية، مع عدم الإغراق في ذلك وخاصة إذا أمكن تقديم المعنى على الصناعة اللفظية، ومن ذلك "إذا" التي يذكر النحاة أنّها للأمر الواقع لا محالة، ولكنّها من حيث الإعراب تشارك "إنْ" الشرطية في بعض أحكامها والتي هي نقيضتها تمامًا من حيث المعنى، فهي للأمر المتوقع حصوله، وذلك جعلهم ينظرون إليها من زاويتن مختلفتين:

الأولى: أنّهم معنوا إضافتها إلى الجملة الاسمية بناء على المعنى الذي ضُمِّنته وهو الشرط حملًا "إنْ" الشرطية، فقدروا في قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾(١) فعلًا رافعًا للاسم الذي بعدها يفسره الظاهر، كما قدروا فعلًا رافعًا للاسم بعد "إنْ" الشرطية في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ**﴾(٢) مع كونهما متناقضتين من حيث الدلالة.

الثانية: أنّهم جعلوا العامل فيها جواب الشرط وذلك بناء على أصل معناها وهو الظرفية، وبما أنّها ظرفٌ فهي مفتقرة للإضافة، وجملة فعل الشرط في محل جر بالإضافة إليها، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف.

فحكموا عليها بناءً على معنيين مختلفين، فالأول بناء على المعنى الذي ضُمنته، والثاني بناء على أصل معناها، وفي الحقيقة لقد دفعني هذا الاضطراب في توجيه "إذا" إلى القيام بهذه الدراسة التي تحاول إعادة النظر في توجيهها توجيها يتوافق مع دلالتها مستنيرا في ذلك بالخلاف فيها وفي حكمها الإعرابي، وقد عنونتها بـ: "**إذا بين المعنى والإعراب: قراءة في ضوء المعنى**".

أولا: أهمية البحث: وتتمثل في الآتي:

- أنّ هذه المسألة من المسائل التي كثر الجدل والخلاف حولها وتعددت وجهات النظر فيها، ولذلك سأحاول أنْ أجمع بين هذه الأقوال وأوفق بينها.
- أنّ هذه الدراسة ستعيد النظر في هذه المسألة وتوجيهها توجيها يوافق دلالتها ومعناها في سياقاتها المختلفة.

(١) سورة الانشقاق، آية: ١.

(٢) سورة التوبة، آية:٦.

- أنّ هذه الدراسة ستحاول جمع آراء النحاة في هذه المسألة والخروج منها بنتائج جديدة.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع: وتتمثل في الآتي:

- أنّها من المسائل التي بحثتها في رسالة الماجستير إلا أنّي لم أوفها حقها في الدراسة.
- أنّ نظرة النحاة لـ "إذا" كان فيها جمع بين متناقضين، هما معناها الذي هو للأمر الحاصل لا محالة، وبين معنى وفكرة الشرطية التي تشترط حصول فعل الشرط أولاً – الذي يعد محتملٌ حصوله – لكي يتحقق الجواب، وهذا يخالف معنى "إذا" فالجملة الأولى ليست محتملة الحصول؛ بل هي حاصلة لا محالة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ** ... **فَسَبِّحْ** ﴾[1]، فالنصر حاصل لا محالة، بخلاف قولنا: "إنْ تدرس تنجح"، فالنجاح لكي يتحقق لا بد من الدراسة التي إنْ حصلت تحقق النجاح والعكس بالعكس، والجمع بين هذين المعنين المتناقضين مشكلٌ، وهذا الإشكال هو ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع.
- أنّه مع كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذه المسألة إلا أنّني لم أجد – في حد علمي– من خلال بحثي اطلاعي – وإنْ كان قليلاً – من تناولها كما ستتناولها هذه الدراسة.

ثالثا: هدف هذا البحث:

هو محاولة قراءة "إذا" قراءة جديدة في ضوء معناها، والخروج بتوجيه نحوي يتوافق مع دلالتها إذا ضمنت معنى "إنْ" الشرطية أو كانت على أصلها للأمر المقطوع بحدوثه.

رابعا: الدراسات السابقة:

١– فوده، علي (١٩٧٦م)، الشرط بـ (إن) و (إذا) في القرآن الكريم، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد ٤.

هذه الدراسة مقارنة لاستعمال (إنْ) و(إذا) الشرطيتين في القرآن الكريم تبرز فيها العناية باستقراء ما ورد من هاتين الأداتين في كتاب الله – عزّ وجلّ– وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما، وبالتالي فهي دراسة أقرب إلى كونها إحصائية لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين هاتين الأداتين.

٢– الأنصاري، أحمد مكي (١٩٨٥م)، نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى.

(١) سورة النصر، آية:١، ٣.

ليس هذه الدراسة خاصة بـ "إذا" ولكن الباحث تناولها من خلال فكرة التأويل النحوي لها إذا دخلت على الجملة الاسمية، وأنّ ذلك لا ينبغي أنْ يكون وخاصة مع ورود كثير من الشواهد القرآنية والشعرية التي تجيز ذلك، وقد تميز عمله بالإحصاء ليس على المستوى القرآني فقط وإنما على المستوى الشعري أيضًا.

٣- صفا، فيصل إبراهيم (١٩٨٩م)، إذا بين الظرفية والشرطية: محاولة لقراءة جديدة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجمع اللغة العربية، المجلد ١٣، العدد ٣٧.

تناول الباحث (إذا) بين كونها ظرفية أو شرطية، ومن أبرز من توصل إليه أنّه رأى أنّ تضمين (إذا) للمعنيين: (الظرفية والشرطية) في وقت واحد يؤدي إلى التناقض، ويخلص من خلال تحليل بعض الشواهد التي عُدّت فيها (إذ) ظرفاً إلى أنّ (إذا) ليست ظرفًا ملازمًا للإضافة، ولكنّها أداة للشرط، وأنّ إفادتها الاستقبال ليس من كونها ظرفًا له؛ بل لأنّها للاشتراط، وأيضًا يعد ما تقدم عليها جوابًا لها دون الحاجة إلى تقديره بعدها.

٤- زيدان، عبدالجبار فتحي (٢٠٠٦)، إذا في القرآن الكريم: دراسة نحوية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلد٢، العدد٤.

قام الباحث في هذا العمل بدارسة (إذا) الظرفية المضمّنة معنى الشرط في القرآن الكريم ودلالتها الزمانية، وحالات ربط جوابها بالفاء وعلة ذلك من الناحية النحوية، وتطرق أيضًا إلى (إذا) الظرفية غير المتضمّنة معنى الشرط، وإلى (إذا) الفجائية التي وردت مقترنة بالفاء وغير مقترنة وذكر الفرق في الدلالة بين الحالتين، وعليه فهذا الدراسة حاولت جمع وإحصاء الأساليب التي وردت عليها (إذا) في القرآن الكريم ودراستها، وكذلك من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة أنّ (إذا) التي سميت عند النحاة ظرفية غير مضمّنة معنى الشرط إنمّا هي في الحقيقة شرطية لكن اكتفي بشرطها دون جوابها.

٥- العبودي، عبدالحسن جدوع (٢٠١٢م)، دلالة إذا النحوية، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء، العدد ٦.

هذه الدراسة قامت على تفصيل القول في إذا ودلالتها، وجمع ما تفرق في كتب النحاة عنها، وكذلك ذكر آراء النحاة والترجيح بينها، والوصول من خلال ذلك إلى الطرق والأساليب التي وردت عليها (إذا).

٦- الساعدي، عبدالحسين سعيد (٢٠١٦م)، حقيقة الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط (إنْ) و(إذا) عند الكوفيين، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد ١١٩.
قام الباحث في هذا البحث بالتدقيق فيما نسب إلى الكوفيين في الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط (إنْ) و(إذا) من خلال الرجوع إلى المصنفات القديمة وتوصل إلى أنّ الوهم قد أخذ حيزًا في التفسير النحوي لها، ونسب إلى الكوفيين كلامًا لم يذكروه.

٧- غائب، سعيد عبدالحميد (٢٠١٨م)، استعمالات الأداة (إذا) في القرآن الكريم دراسة نحوية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ملحق٢، العدد١٢٧.
هذه الدراسة لا تختلف كثيرًا عن الدراسة رقم (٣) السابقة فهي تقوم على جمع الأساليب التي وردت عليها في القرآن الكريم، وبيان آراء النحاة حولها والترجيح بين هذه الآراء.

خامسا: منهج البحث:

سوف أعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع آراء النحاة في هذه المسألة واستعراض الشواهد وتحليلها والوصول من خلالها إلى وصف للظاهرة يتوافق مع دلالتها.

سادسا: هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وتفصيلها كالتالي:

- **فأمّا المقدمة:** فتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والهدف منه، وكذلك الدراسات السابقة، ومنهج البحث، وهيكله.
- **وأمّا المبحث الأول:** فتحدثت فيه عن (إذا) بين الظرفية والشرطية.
- **وأمّا المبحث الثاني:** فقد خصصته للحديث عن العامل الذي تتعلق به (إذا).
- **وأمّا الخاتمة:** فقد ضمنتها النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة.

المبحث الأول: إذا بين الظرفية والشرطية.

إنّ النحاة عندما يتحدثون عن "إذا" فإنّهم يصرحون بأنّها ظرف لما يستقبل من الزمان، وأنّها ترد للأمر الحاصل لا محالة، ويصرحون بأنّها تختلف عن "إنْ" الشرطية التي تكون للأمر المتوقع حصوله، يقول سيبويه: "**وأمّا إذا فلما يستقبل من الدهر ... وهي ظرف**"(١)، ويقول في موضع آخر: "**إذا فيما تَستقبل بمنزلة إذ فيما مضى. ويُبَيّن هذا أنّ إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنّك لو قلت: أتيك إذا احمر البسر كان حسناً، ولو قلت: آتيك إنْ احمر البسر، كان قبيحاً. فإنْ أبداً مبهمة**"(٢).

ويقول المبرد: "**أَلَا تَرَى أَنَّك إِذا قلت: إنْ تأْتني آتك، فَأَنت لَا تَدْرِي أيقع منْهُ إتْيَان أم لَا؟ ... فَإِذا قلت: إِذَا أَتيتني وَجب أَنْ يكون الْإِتْيَان مَعْلُوما ... وَتقول: آتيك إِذا احمرَّ الْبُسْر وَلَو قلت آتيك إِنْ احمر الْبُسْر كَانَ محالا؛ لِأَنَّهُ وَاقع لَا محَالة**"(٣).

إذا فالفرق واضح بينهما من حيث الدلالة، ولكون "إذا" لوقت معلوم لا مبهم كـ "إنْ"، منعوا المجازاة بها إلا في اضطراراً في الشعر؛ لأنّ حروف الجزاء تكون مبهمة كما قال سيبويه: "**فإنْ أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء**"(٤).

وعندما يتحدث النحاة عن "إنْ" الشرطية فإنّهم لا يجيزون دخولها إلا على الجملة الفعلية، وإذا جاء الاسم بعدها مرفوعاً فإنّه يرتفع بتقدير فعل يفسره الظاهر بعده كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ**﴾(٥)، فالتقدير: "وإنْ استجارك أحد"، يقول سيبويه: "**واعلم أنّه لا ينتصب شيء بعد إنْ ولا يَرتَفِعُ إلّا بفعل؛ لأنّ إنْ من الحروف التي يُبْنَى عليها الفعلُ، وهي إنْ المجازاةِ، وليست من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء ليُبْنَي عليها الأسماءُ**"(٦).

وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله: "**إنّ "إنْ" الشرطيّةَ تدخل على جملتَين فعليّتَين، فتُعلَّق إحداهما بالأُخرى، وتربط كلَّ واحدة منهما بصاحبتها حتى لا تنفرد إحداهما عن الأُخرى، وإنّما وجب أنْ تكون الجملتان فعليّتين من قبل أنّ الشرط إنّما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أنْ يوجَد وأنْ لا يوجد، والأسماءُ ثابتةٌ موجودة لا يصح تعليقُ وجود غيرها على وجودها**(٧).

---

(١) الكتاب ٢٣٢/٤.
(٢) المصدر نفسه ٦٠/٣.
(٣) المقتضب ٥٤/٢-٥٥.
(٤) الكتاب ٦٠/٣.
(٥) سورة التوبة، آية:٦.
(٦) الكتاب ٢٦٣/١.
(٧) شرح المفصل ١٠٨/٥.

ويقول ابن مالك: "**لأنّ الشرط بإنْ وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره، فاستلزم في جمليته امتناع الثبوت، أو إمكان الحصول، فلا تكون إحداهما اسمية أو طلبية إلا بتأويل**[١].

ويقول أبو حيان: "**الشرط في لسان العرب ما يُمْكن وقوعه غالبًا**"[٢].

يتضح من أقوال النحاة السابقة أنّ هناك فرقاً بين "إذا" و"إنْ" من حيث الدلالة، فإذا تكون لما هو حاصل لا محالة، بينما "إنْ" تكون للأمر المتوقع حصوله، وكذلك يتبين مما سبق أنّ الشرط في لسان العرب لا يكون إلا فيما هو محتمل حصوله ولا يكون فيما هو متيقن الحدوث، ولما كان الشرط كذلك لزم مجيء الجملة الفعلية بعده وهي التي يتحقق فيها ذلك، بخلاف الجملة الاسمية التي تدل على الثبوت وهذا يتنافى مع دلالة الشرط، وعليه نجد أنّ دلالة "إذا" التي تكون للأمر المتقين حدوثه تتنافى تماماً مع دلالة الشرط، ولذلك نجد بعض النحاة يؤكدون عدم عراقة "إذا" في الشرطية، فهي في الأصل ظرف وليست شرطاً[٣].

ولكنّ الغريب أنّه مع كل هذا الفرق والتناقض التام بين دلالة الشرط ودلالة "إذا" نجد معظم النحاة[٤] لا يجيزون أنّ تضاف "إذا" إلا إلى الجملة الفعلية، فها هو سيبويه يقول: "**إذا هذه لا تضاف إلّا إلى الأفعال**"[٥].

ويقول المبرد: "**(إِذا) لَا يَقع بعْدهَا إِلَّا الْفِعْل، نَحْو: آتيك إِذا جَاءَ زيد، ... فَأَما امْتنَاع الِابْتِدَاء وَالْخَبَر من (إِذا) فَلِأَن (إِذا) في معنى الْجَزَاء، وَالْجَزَاء لَا يكون إِلَّا بِالْفِعْلِ. أَلا ترَاهَا تحْتَاج إِلَى الْجَواب؛ كَمَا تحْتَاج حُرُوف الْجَزَاء تَقول: إِذا جَاءَ زيد فأعطه، وَإِذا جئتني أكرمتك**"[٦].

واضح من قول المبرد السابق أنّ الذي حمل النحاة على منع الابتداء بعد "إذا" هو مجيئها على أسلوب جملة الشرط وربطها بين جملتين، ولذلك فقد حكموا عليها من منظور لفظي لا معنوي، وفي الحقيقة فإنّ الباحث يخالفهم في ذلك ويذهب إلى القول بجواز إضافة "إذا" إلى الجملة الاسمية، والذي دعاه إلى القول بذلك الآتي:

١- أنّ الشرط في لسان العرب يكون فيما يتوقع حصوله، ودلالة "إذا" تتنافى مع ذلك تماماً، وإذا بطل بالمعنى والدلالة - والذي هو الأصل والذي يبنى عليه

(١) شرح التسهيل ٤/٧٥-٧٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٥.

(٣) ينظر الرضي، شرح الكافية ٣/١٩١؛ وأبو حيان، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٥.

(٤) سأتحدث في المحور الثاني عن العامل في "إذا"، وأشير فيه إلى النحاة الذين لا يجيزون أنْ تضاف "إذا" إلا إلى الجملة الفعلية.

(٥) الكتاب ٣/١١٩.

(٦) المقتضب ٣/١٧٧.

الإعراب – أن "إذا" ليست شرطاً فبالتالي فإنّه يبطل لزوم إضافتها للجملة الفعلية والذي أتاها من كونها شرطية.

٢- أنّ "إذا" تكون للأمر الحاصل لا محالة، وهذا يتفق مع دلالة الجملة الاسمية التي تدل على الثبوت والدوام، فكيف يمتنع الابتداء بعدها مع اتفاقهما في المعنى؟!.

٣- أنّ الاسم مرفوعاً بعد "إنْ" الشرطية ورد في القرآن الكريم في خمسة مواضع فقط، بينما جاء الاسم مرفوعاً بعد "إذا" في اثنين وعشرين موضعاً، وكثرة مجيئه بعد "إذا" يدل على أنّها تختلف عن "إنْ" الشرطية(١).

٤- أنّه في الجميع هذه المواضع التي جاءت فيها "إذا" وبعدها الاسم مرفوعاً – على الابتداء في نظري – جاء الخبر فيها فعلاً ماضياً وهو يدل على حدث في المستقبل، وهذا يدل على تأكيد وقوع الأمر، وهو ما يتفق مع دلالة "إذا" ويتنافى تماماً مع دلالة الشرط، وعليه فإنّ إضافتها إلى الجملة الاسمية التي تتوافق مع دلالة "إذا" ودلالة الفعل الماضي أولى.

٥- يقول الرضي في حديثه عن الشرط: "**وقد يكون في المستقبل، وقد وضعت له "إنْ" ولا يكون الشرط في اسم إلا بتضمن معناها**"(٢)، فهنا ينفي الشرطية عن أي اسم ما لم يتضمن معنى "إنْ" ويصبح للأمر المتوقع حصوله، ونقول: هل تضمنت "إذا" في المواضع التي جاء الاسم بعدها مرفوعاً في القرآن الكريم معنى "إنْ" وأصبحت للأمر المتوقع حصوله لنحكم عليها بأنّها شرطية يلزم إضافتها إلى الجملة الفعلية؟!.

٦- ولتأكيد جواز الابتداء بعدها سأعرض آية من الآيات التي ورد فيها الاسم مرفوعاً بعد "إذا"، وأحللها وفق المعنى لنرى هل يتوافق معها الابتداء أم لا يتوافق؟

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾(٣)، فإذا ما علمنا أنّ "إذا" تُستعمل فيما يكون واقعاً لا محالة، وكذلك بما أنّه جاء التعبير بفعل ماضٍ لفظا مستقبل معنى وعبر بالماضي هنا للدلالة على تحقق وقوع الانشقاق وأنّه حاصلٌ لا محالة، ومن ومنطلق أنّ الشرط لابد أنْ يكون بالأفعال لا بالأسماء؛ لأنّها جوامد وثوابت، نقول: هل المعنى هنا يتطلب جملة اسمية أم فعلية؟ وهل سياق الآية يتوافق مع تقدير النحاة؟ "إذا انشقت السماء

---

(١) قدم الدكتور علي فوده في دراسته التي عنونها بـ "الشرط بإن وإذا في القرآن الكريم" إحصاء لمجيء الاسم مرفوعاً بعدهما، وذكر أنّ الاسم ورد مرفوعاً بعد "إنْ" في خمسة مواضع ورد في السور التالية: النساء، آية: ١٢٨، و١٧٦، والمائدة، آية: ١٠٦، والتوبة، آية: ٦، والحجرات، آية: ٩، بينما ورد بعد "إذا" في اثنين وعشرين موضعا وفي أربع من قصار السور، أربع آيات في سورة المرسلات: ٨-١١، اثنتي عشرة آية في سورة التكوير: ١-٨، ١٠-١٣، وأربع آيات في سورة الانفطار: ١-٤، وآيتين في سورة الانشقاق: ١، ٣. ينظر الشرط بإن وإذا في القرآن الكريم، د. علي فوده، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، مجلد ٤، ١٩٧٦م، ص٤٦-٤٧.

(٢) شرح الكافية ١٨٥/٣.

(٣) سورة الانشقاق، آية: ١.

انشقت"؛ أي: تقدير فعل على اعتبار أنّ "إذا" شرطية لازمة الدخول على الجملة الفعلية؛ لكون الشرط يتطلب الجملة الفعلية التي فيها دلالة على إمكانية الحصول وعدمها؟

الواضح أنّ المعنى الظاهر على العكس تمامًا، فالمقام هنا يقتضي أنْ يكون التعبير بالجملة الاسمية زيادة في تأكيد ثبوت هذا الأمر، وأنّ تأويل هذه الآية على تقدير فعل يقلل من قوة التعبير المراد الذي لا يتحقق إلا بوجود الجملة الاسمية، والذي يؤكد ذلك أنّ كل المواضع التي جاء الاسم بعدها مرفوعًا في القرآن الكريم كانت في سياق الحديث عن أهوال يوم القيامة، ألا يدل ذلك على أنّ استعمال هذا التعبير له دلالة خاصة، وهو قوة التأكيد، وخاصة إذا ما ربطنا بين هذه الآيات وبين سياقها الذي نزلت فيه.

فهذه السور الأربع التي ورد فيها هذا الأسلوب كلها مكية؛ أي: نزلت قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، ونزلت في مكة على كفار قريش الذين كانوا منكرين البعث كما دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿**قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ**﴾[1]، قال أبو حيان في تفسير هذه الآية: "**الضمير** – في قالوا – **لأهل مكة ومن جرى مجراهم في إنكار البعث**"[2]، وبما أنّهم كانوا منكرين البعث فقد جاء التعبير في هذا المواضع الخاصة بأهوال يوم القيامة والتي تؤكد حقيقة البعث بعد الموت لهؤلاء الكفار بأسلوب خاص على خلاف ما كثر استعماله في "إذا" وكل ذلك لتأكيد أنّ هذا الأمر حاصل لا محالة، وعليه وجب حمله على ذلك وعدم تقدير فعل؛ لأن المقام وقوته يتنافى مع حمل "إذا" هنا على الشرطية التي تستلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية.

فإنّ قيل: إنّ الأكثر في استعمال "إذا" أن يأتي بعدها الفعل، أي: تضاف إلى الجملة الفعلية، فهل يعني ذلك أنّ إضافتها إلى الجملة الفعلية يتناقض مع دلالة "إذا"؟

قيل: إنّ التناقض يَتَأَتَّى من حمل "إذا" على الشرطية وليس من إضافتها إلى الفعلية؛ لأنّه كما سبق أنّ الشرط في لسان العرب لا بد أنْ يكون فيما هو محتمل الحصول، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الجملة الفعلية، بينما "إذا" ليست في الأصل شرطاً وإنّما هي ظرفية تضاف إلى الاسمية والفعلية كـ "إذْ"، ولذلك يجب حملها في الحكم على أصلها وهو الظرفية وعلى معناها الذي هو للأمر المتقين حصوله، وليس على شكلها الذي جاء على أسلوب الشرط.

فإنّ قيل: إنّ "إذا" من حيث الشكل تأتي رابطة لجملتين، كـ "إنْ" الشرطية، فلم لا تكون شرطية حتى لو اختلفتا في الدلالة؟

(١) سورة المؤمنون، آية:٨٢.

(٢) البحر المحيط ٣٨٥/٦.

قيل: إنّ الأصل في الأعراب أنْ يكون وفق المعنى وليس اللفظ، وهنا فرق بينهما في الدلالة، وكذلك فرق في ارتباط كل من الجملتين بالأداتين، فقولنا: "إنْ تدرس تنجح"، فهنا فكرة الشرطية متحققة في "إنْ"، وارتباط الجملتين ارتباط شرطي، وهي أنْ الدراسة شرط للنجاح، ولو لم يتحقق هذا الشرط لانتفى النجاح، أمّا "إذا" في قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ** ... **فَسَبِّحْ** ﴾[1]، فالشرطية هنا غير متحققة، وارتباط الجملتين هنا ليس ارتباطاً شرطياً، وإنّما هو ارتباطٌ وقتيٌ، فالنصر حاصل لا محالة؛ أي: (عندما يحصل النصر فسبح بحمد ربك).

ولعل تعبير الرضي عن هذا الأسلوب يعد أدق تعبيرٍ – من وجهة نظري المتواضعة – وهو ما أميل إليه في هذه المسألة، وقد تحدث عن ذلك في سياق حديثه عن "إذا" التي تتضمن معنى "إنْ" الشرطية وتكون للأمر المتوقع حصوله[2]: "**لمّا كثر دخول معنى الشرط في "إذا"، وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإنْ لم يكن فيه معنى "إنْ" الشرطية، وذلك في الأمور القطيعة، استعمال "إذا" المتضمن معنى "إنْ" الشرطية، وذلك بمجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإنْ لم يكونا شرطاً وجزاءً، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾**[3]، إلى قوله:﴿ **فَسَبِّحْ** ﴾[4]، ... **وإنّما رُتّب "إذا" ... والجملتان بعده، ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء، وإنْ لم يكن فيهما معنى الشرط، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط**"[5].

إذاً فليست "إذا" شرطية وليس فيها معنى الشرط، ولا الجملتان بعدها شرط وجزاء، وإنّما استعملت استعمال الشرط ورتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزاء، أي: جاءت على نهج الجملة الشرطية، وهذا الترتيب يدل على لزوم الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى كلزوم الجزاء للشرط، وبما أنّ أسلوب "إذا" الظرفية يختلف عن أسلوب "إنْ" الشرطية من حيث المعنى، فليست الفاء التي في الجملة الثانية مع "إذا" فاء السببية كالتي في "إنْ" الشرطية، يقول الرضي: "**إنّ الفاء في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾**[6]، **إلى قوله:﴿ فَسَبِّحْ ﴾**[7]، **زائدة، زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء، ... وإنّما**

(١) سورة النصر، آية:١، ٣.

(٢) فصل الرضي القول في "إذا" فقد تأتي متضمنة معنى "إنْ" الشرطية وتكون للأمر المتوقع حصوله وتخرج عن أصلها، وتأتي كذلك على أصلها للأمر المتقين حصوله، ولكل منهما عامل مختلف عن الآخر، ولذلك سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني عند الحديث عن العامل الذي تتعلق به "إذا"، ينظر شرح الكافية ١٨٧/٣–١٨٨.

(٣) سورة النصر، آية:١.

(٤) سورة النصر، آية:٣.

(٥) شرح الكافية ١٨٧/٣–١٨٨.

(٦) سورة النصر، آية:١.

(٧) سورة النصر، آية:٣.

حكمنا بزيادتها؛ لأنّ فائدتها التعقيب"[1]، فهذه الفاء تفيد التعقيب كالفاء العاطفة، فالتسبيح يكون عقب مجيء النصر، بخلاف الفاء التي تربط جواب الشرط بجملة الشرط، فهي فاء السببية، ففي قولنا: "إنْ تدرس فستنجح"، فالفاء هنا فاء السببية، حيث ربطت جملة الجواب التي حدثت بسبب تحقق جملة الشرط.

ونخلص من كل ما سبق أنّ "إذا" إذا جاءت على أصلها ولم تتضمن معنى "إنْ" الشرطية وتصبح للأمر المتوقع حصوله فهي ظرفية خالصة من معنى الشرط وليست شرطية، ويجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية كـ "إذ"، وتأتي على نهج الجملة الشرطية فتتطلب جملتين يلزم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الشرط للجزاء.

وتجدر الإشارة أنّ بعض الباحثين المحدثين بحثوا هذه المسألة وتوصلوا إلا أنّ "إذا" لا تكون إلا شرطية، ولعل الذي دعاهم إلى ذلك هو مجيئها على أسلوب جملة الشرط، دون النظر إلى دلالتها والفرق بينها وبين أسلوب الشرط وأدواته، ومنهم الدكتور فيصل إبراهيم صفا في بحثه الذي عنونه بـ "**إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة**"، والذي توصل بعد تحليل عدد من الشواهد إلى أنّ "إذا" أداة من أدوات الشرط، وقال في خاتمة بحثه: "**كل ما مضى يقضي بأنّ (إذا) أداة شرط، وأنّ إفادتها الاستقبال ليس من أنّها ظرف له، ولكن من كونها للاشتراط، و(إذا) هذه ليست كما قرر النحاة ظرفاً للمستقبل تضمن معنى الشرط، ولكنّها أداة للشرط لا تتضمن معنى الظرفية كـ (إنْ)**"[2].

ويبدو أنّ هناك ضعفاً فيما ذهب إليه؛ للأسباب التالية:

١- أنّ كل ما سبق ذكره من الفرق بين "إذا" و"إنْ" من حيث الدلالة، وكذلك الفرق بين الأسلوبين اللذين يردان فيه، وكذلك ما يتطلبه الشرط من أنّه يجب أنْ يكون للأمر المفروض وجوده وليس المقطوع وجوده، وأيضا التناقض بين فكرة الشرطية ودلالة "إذا" يكفي للرد على ما ذهب إليه.

٢- أنّ "إذا" إذا كانت شرطية فيعني ذلك أنّها جازمة لفعل الشرط قياساً على "متى" نحو قولنا: "متى تدرسْ تنجح"، وأمّا "إذا" فقد جاء بعدها الفعل المضارع غير مجزوم وهذا يدل على أنّها ليست شرطية كـ "متى"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ**﴾[3]، وإذا لم تجزم المضارع بعدها فلابد أنْ يكون ما بعدها مضافاً إليها؛ لأنّها ظرفية تفتقر إلى

(١) شرح الكافية ١٩٠/٣.

(٢) صفا، فيصل إبراهيم، إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٧، السنة ١٣، ١٩٨٩م، ص١١٧.

(٣) سورة القصص، آية: ٥٣.

جملة توضحها، وبهذا استدل الفارسي على أنّ موضع الفعل بعد "إذا" جر بالإضافة بقوله: "**ومما يدل على أنّ موضع الفعل بعد (إذا) خفض بالإضافة ارتفاع الفعل المضارع بعدها**"(١)، وبما أنّ الفعل بعدها لم يجزم فهو مضاف إليها وهذا يدل على أنّها ظرفية لا شرطية.

المبحث الثاني: العامل الذي تتعلق به "إذا"ٱللَّهُ

اختلف النحاة حول العامل الذي تتعلق به "إذا"(٢) على أربعة أقوال، فمنهم من يعلقها بفعل الشرط، ومنهم من يعلقها بالجواب، ومنهم من قال: إنّها تتعلق بما قبلها وبما بعدها، ومنهم من يفصل القول فيها بحسب معناها، ومن الجدير بالذكر هنا قبل الخوض في هذه المسألة أنّ نبيّن منشأ هذا الخلاف؛ لنستطيع دراسة هذه الأقوال دراسة وافية، بناء على رؤية أصحاب كل قولٍ لحقيقة "إذا".

إنّ لفظة "إذا" من الألفاظ المشكلة، والتي ترد لمعانٍ متعددة، فقد ترد على أسلوب واحد وهي مختلفة في معناها، وقد اختلف النحاة في معالجتها، واختلفوا في العامل الذي تتعلق به، بناء على اختلافهم في النظر إلى حقيقتها، فكل ينظر لها من زاوية مختلفة، فقد يأتي التعبير بها سائراً على طريقة الجملة الشرطية، فتأتي مرتبة كترتيب جملة الشرط، ولزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الشرط للجزاء، ومع ذلك تختلف في دلالتها، فقد تتضمن معنى الشرط كـ "إنْ" الشرطية، فتكون للأمر المتوقع حصوله نحو: إذا جئتني فأنت مكرم، فهنا تحتمل الشرطية، ويصح أنْ يحل محلها "إنْ"، فتقول إنْ جئتني فأنت مكرم، وتأتي في مواضع أخرى على هيئة جملة الشرط دون أنْ يصح تضمنها معنى "إنْ"، فهي للأمر الواقع لا محالة، نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ** ... **فَسَبِّحۡ** ﴾(٣)، فالجمهور حاولوا أنْ يجمعوا بين المعنيين، وهما "الشرطية والظرفية"، وخرجوا بأنّ "إذا" خافضة لشرطها منصوبة بجوابها ملازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية، وحملها فريق آخر على المعنى الذي انتقلت إليه في التعبير وهو الشرط، قياساً على "متى" وغيرها من الظروف التي جاءت تتطلب الابتداء والجواب، وعليه فأصحاب هذا القول لا يعدون "إذا" لازمة للإضافة، فالعامل فيها فعلها كغيرها من أسماء الشرط، وحملها فريق آخر على الأصل، فهي لازمة للإضافة ويجوز إضافتها للجملة

(١) المسائل المشكلة ٢١٤-٢١٥.

(٢) ينظر هذا الخلاف في الفارسي، المسائل المشكلة ٢١٤-٢١٨؛ ومكي، مشكل إعراب القرآن ٧٨/١؛ والواحدي، التفسير البسيط ٣١٧/١٨-٣١٩؛ والأنباري، والبيان ٥٦/١؛ والعكبري، التبيان ٢٧/١؛ الهمذاني، الكتاب الفريد ١٥٥/١؛ وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١؛ والرضي، شرح الكافية ١٨٩/٣؛ وابن أبي الربيع، الكافي، السفر الثاني ٣١٠/١-٣١٤؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب ١٤١١/٣؛ والمرادي، الجنى الداني ٣٦٩؛ والسمين الحلبي، الدر المصون ١٥٤/٩؛ وابن هشام، مغني اللبيب ١١٢/١-١١٦؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد ١٩٥٠/٤-١٩٥٣؛ وابن عقيل، المساعد ٥٠٧/١؛ وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ١٧١/١-١٧٢.

(٣) سورة النصر، آية:١، ٣.

الفعلية والاسمية، والعامل الذي تتعلق به يجوز أنْ يتقدم أو يتأخر عليها، وأمّا الرضي فقد وُفّق في التفصيل والتفرقة بين هذه المعاني، وعلى ذلك يكون عندنا في هذه المسألة أربعة أقوال، وإليك بيانها:

أولاً: ذهب الجمهور إلى أنّ "إذا" ظرف لِمَا يستقبل من الزمان لازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية، وهي متضمنة معنى الشرط، وعلى ذلك فهي خافضة لشرطها منصوبة بجوابها، وذلك لأنّهم رأوا أنّ "إذا" يغلب عليها معنى الشرط، وهي في الأصل ملازمة للإضافة، ولذلك حاولوا أنْ يجمعوا بين هذين الحكمين، فأبقوها على أصلها بلزوم إضافتها، وخصصوا الإضافة إلى الجملة الفعلية؛ لأجل دلالتها على الشرط، فالشرط خاص بالأفعال، وجعلوا الجواب هو العامل فيها؛ لامتناع عمل فعل الشرط فيها؛ لكونه مضافاً إليها، ولأنّها متضمنة معنى الشرط، والشرط طالبٌ للفعل لم يجيزوا أنْ يرتفع الاسم بعدها بالابتداء، وجعلوا العامل فيه فعلاً مضمراً[1]، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾[2].

وجاء حديث سيبويه عنها من حيث إنّها ظرف بمعنى حين، وإنّها لازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية، وعليه فلا شك أنّ العامل فيها هو الجواب، قال: "**إذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنّك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه**"[3]، وقال في موضع آخر عن ملازمة "إذا" الإضافة إلى الأفعال: "**إذا هذه لا تضاف إلّا إلى الأفعال**"[4].

وبيّن المبرد ما فيها من معنى الشرط حيث تتطلب الابتداء والجواب، قال: "**فَأَما إِذا فتحتاج إِلَى الِابْتِدَاء وَالْجَوَاب تَقول إِذا جَاءَنِي زيد أكرمته وَإِذا يَجِيء زيد أَعْطيته**"[5]، ويقول في موضع آخر: "**(إِذا) لَا يَقع بعْدهَا إِلَّا الْفِعْل، نَحْو: آتيك إِذا جَاءَ زيد، ... فَأَما امْتنَاع الِابْتِدَاء وَالْخَبَر من (إِذا) فَلِأَن (إِذا) فِي معنى الْجَزَاء، وَالْجَزَاء لَا يكون إِلَّا بِالْفِعْلِ. أَلا ترَاهَا تحْتَاج إِلَى الْجَوَاب؛ كَمَا تحْتَاج حُرُوف الْجَزَاء تَقول: إِذا جَاءَ زيد فأعطه، وَإِذا جئتني أكرمتك**"[6].

وهو مذهب ابن السراج[7]، والسيرافي[8]، وأخذ بهذا الرأي أيضاً الفارسي وفصّل القول عنها، وعن العامل فيها، وجاء ذلك عند توجيهه لقول الله تعالى: ﴿**وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ**﴾[9]، فرفض أنْ

(١) ينظر المبرد، المقتضب ٧٤/٢-٧٦.
(٢) سورة الانشقاق، آية: ١.
(٣) الكتاب ٦٠/٣.
(٤) المصدر نفسه ١١٩/٣.
(٥) المقتضب ٥٤/٢.
(٦) المصدر نفسه ١٧٧/٣.
(٧) ينظر الأصول ١٤٤/٢و١٦٠.
(٨) ينظر شرح كتاب سيبويه ٤٢٩/١ و٣٣١/٣.
(٩) سورة سبأ، آية: ٧.

يكون العامل فيها قوله: "مزقتم"، إلا أنْ نجعل إذا هنا جازمة، ولا ينبغي حمل ما جاء في القرآن على الجزم؛ لأنّ ذلك ضرورة شعرية، قال: "**أمّا قوله (مزقتم) فإنْ جُعل موضع (إذا) نصباً به لزم أنْ يُحكم على موضعه بالجزم؛ لأنّ (إذا) هذه لا يجوز أنْ تنتصب به حتى تقدر جزم الفعل الذي هو الشرط بها، والجزم بها لا يسوغ أنْ يحمل عليه الكتاب، لأنّه إنّما يُجزم بها في ضرورة الشعر، وإنْ حُمِل موضع (إذا) على أنّه نصب والفعل غير مقدر في موضعه الجزم لم يجز، لأنّه إذا لم يُجازَ بها أُضيفت إلى الفعل والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وموضع الفعل الواقع بعد (إذا) خفض؛ فكما لا يعمل المضاف إليه فيما قبله كذلك لا يجوز أنْ يكون موضع (إذا) نصباً بـ(مزقتم)**"[(١)]، ثم دلل على أنّ الفعل بعد "إذا" جر بالإضافة بقوله: "**ومما يدل على أنّ موضع الفعل بعد (إذا) خفض بالإضافة ارتفاع الفعل المضارع بعدها نحو: إذا يجيءُ زيدٌ أكرمه، والفعل المضارع ليس يرتفع حتى يقع موقع اسم مرفوع، أو مجرور، أو منصوب، وهذا علةُ ارتفاعه بعد (إذا) لوقوعه موقع اسم مجرور**"[(٢)]، ثم بيّن العامل الذي تتعلق به "إذا" في هذه الآية، وقال: "**وذلك الناصب فعل مضمر يدلُّ عليه قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، كأنّه في التقدير، ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق وبعثتم، أو نشرتم، أو ما أشبه ذلك، من الأفعال التي يكون قول: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، دالاً عليه ومفسراً له**"[(٣)].

بيّن الفارسي في هذا النص مذهب هذا الفريق، فـ"إذا" ظرفية ملازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية، وهي في محل جر بإضافتها إلى "إذا"، وهي متضمنة معنى الشرط، ولذلك تتطلب جواباً، وهذا الجواب هو العامل فيها، ولعل مما يلفت الانتباه في نص الفارسي أنّه جعل جملة "يجيء زيد" في قولنا: "إذا يجيء زيد أكرمه"، في محل جر بالإضافة إلى "إذا"، وهذا دليل على ما ذكرته بداية هذه المسألة أنّ أصحاب هذا القول لم يفرقوا بين ما تضمن معنى "إنْ" الشرطية، وبين ما لم يتضمن ذلك وكان أمراً واقعاً لا محالة، فقد جمعوا بينهما في الحكم، والدليل على ذلك أنّ هذا المثال الذي جعل فيه جملة "يجيء زيد" في محل جر بالإضافة محتمل الوقوع، فيمكن أنْ يحل محل "إذا" "إنْ" فتقول: "إنْ يجيء زيد أكرمه"، بينما الآية التي تحدث عنها، واقعة لامحالة، ولذلك لا يصح أنْ يحل محلها "إنْ"، وعليه فهذا الفريق – كما ذكرت – جمع بين الأسلوبين وخرج بحكم واحد أخذه منهما.

(١) المسائل المشكلة ٢١٣-٢١٤.
(٢) المصدر نفسه ٢١٤-٢١٥.
(٣) المصدر نفسه ٢١٦-٢١٧.

وهذا هو مذهب الجمهور، وقد أخذ به ابن جني[١]، وابن بابشاذ[٢]، والجرجاني[٣]، والزمخشري[٤]، وغيرهم[٥]، وكذلك وافقهم ابن مالك في كون العامل في "إذا" جوابها، إلا أنّه خالفهم في تخصيص إضافتها إلى الجملة الفعلية، فقد أجاز أنْ تضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية[٦].

وما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

الأول: أنّ أصحاب هذا الرأي جعلوا هذا الحكم عاماً في "إذا" دون النظر في حقيقتها ودلالتها، فجعلوا العامل فيها هو الجواب سواء أكانت متضمنة معنى "إنْ" الشرطية أم لم تتضمن ذلك، ولعل هذا يكون مأخذاً على هذا المذهب؛ لأنّه لابد من مراعاة دلالة "إذا" في السياق الذي ترد فيه، والحكم عليها بناء على ذلك.

الثاني: أنّ أصحاب هذا المذهب منعوا مجيء الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء؛ لذلك قدروا العامل فيه مضمراً يفسره الظاهر، والذي دعاهم إلى ذلك هو تضمنها معنى الشرط كـ "إنْ" الشرطية، والشرط لا يتصل إلا بالأفعال[٧]، فلذلك حكموا عليها بلزوم الإضافة إلى الجملة الفعلية، وهذا القول فيما يبدو أنّه ضعيف، وقد سبق الرد عليه في المبحث الأول، ولعل مما يمكن إضافته في هذا الموضع رداً على هذا القول الآتي:

١- ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب عدد من الشواهد وقد ويلي "إذا" فيها الاسم، وقد سبق الإشارة إلى أنّها وردت في اثنين وعشرين موضعاً في القرآن الكريم، وقد أحصى الدكتور أحمد مكي الأنصاري ست مائة وتسعة شواهد على مجيء الاسم بعدها وكلها من عصر الاحتجاج، ثم علق قائلا: "**فقل لي بربك ... هل يجوز لنا بعد هذا أنْ نتمسك بقاعدة نحوية ناقصة ... ونهمل كل هذه الشواهد الموثوق بها كل الثقة ... وعلى رأسها الآيات المتعددة من القرآن الكريم**"[٨] وإذا كان ذلك كذلك فإنّ التكلف في التقدير والتأويل يخرج كل هذا المسموع عن ظاهره، فيحتاج إلى تقدير عامل، ومعلوم أنّه من الأولى حمل الكلام على ظاهره، دون تأويل أو تقدير، قال أبو حيان: "**وَمَتَى أَمْكَنَ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى**

(١) ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٨٠-٨١ و٢٦٦.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٨٣/١.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١١١٩/٢.

(٤) ينظر المفصل ١٥٩.

(٥) كالباقولي ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٨٢/٣، والأنباري ينظر البيان ٥٦/١، والعكبري ينظر التبيان ٢٧/١، وابن يعيش ينظر شرح المفصل ١٨١/٢ و١٢١/٣-١٢٢، والهمذاني ينظر الكتاب الفريد ١٥٥/١، وابن أبي الربيع الاشبيلي ينظر الكافي، السفر الثاني ٣٠٩/١-٣١١، والشاطبي ينظر المقاصد الشافية ٩٠/٤، والأشموني ينظر شرحه للألفية ٣١٦/٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل ٢١٠/٢-٢١٤.

(٧) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣٣١/٣.

(٨) نظرية النحو القرآني ٦٥. وقد وضع كل الشواهد الشعرية في ملحق خاص نهاية الكتاب ينظر ص ٢٠٦-٢٩٤.

ظَاهره كَانَ أَوْلَى"[١]، وقال الرضي: "**الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه**"[٢].

٢- أنّ هناك فرقاً بين "إذا" و "إن" من حيث طلبهما للفعل، قال ابن مالك: "**أنّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا**"[٣].

٣- أجاز سيبويه مجيء الاسم بعد إذا مرفوعاً بالابتداء مع أنّه قد منع ذلك في موضع آخر[٤]، قال: "**والرفع بعدهما جائز، لأنّك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلسْ حيث عبد الله جالسٌ، واجلس إذا عبد الله جلس**"[٥].

٤- لم يجد ابن جني مخرجاً للضمير "هو" في قول الشاعر[٦]:

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي ... وَإِنْ لَمْ أَلْقَه الرَّجُلُ الظَّلُومُ

إلا الرفع على الابتداء، على الرغم من منعه لذلك، قال: "**ومن ذلك أنْ تستدل بقول ضيغم الأسدي ... على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، ألا ترى أنّ "هو" من قوله "إذا هو لم يخفني" ضمير الشأن والحديث، وأنّه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أنْ يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أنْ يكون مرفوعاً بفعل مضمر، لأنّ ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره**"[٧].

ثانياً: ذهب بعضهم إلى أنّ "إذا" أداة شرط، والعامل فيها هو فعل الشرط، وليس الجواب، فقد رأى أصحاب هذا المذهب أنّ الأكثر في "إذا" أنْ تأتي متصدرة، وتطلب الابتداء والجواب، وقد يكون جوابها كجواب "إنْ" الشرطية، فتأتي "إذا" الفجائية جواباً لها، أو يكون مقترناً بالفاء، أو منفياً، ولذلك حملوها على أخواتها من أسماء الشرط "متى" ونحوها، فقالوا إنّ العامل فيها هو فعل الشرط، وليس الجواب، وهي على ذلك خرجت عن أصلها وهو الظرفية، فليست الجملة بعدها في محل جر بالإضافة إليها.

---

(١) البحر المحيط ٤٢٣/١.

(٢) شرح الكافية ٣٠٣/١.

(٣) شرح التسهيل ٢١٣/٢.

(٤) الكتاب ١١٩/٣.

(٥) المصدر نفسه ١٠٧/١.

(٦) وهو لضيغم الأسدي، ونسبه إليه ابن جني، وهو أول من ذكر هذا الشاهد، ولم أعثر على ترجمة له. ينظر الخصائص ١٠٤/١؛ وابن مالك، شرح التسهيل ٢١٣/٢؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل ٣١٧/٧؛ وناظر الجيش، تمهيد القواعد ١٩٣٨/٤؛ والشاطبي، المقاصد الشافية ٩٥/٤.

(٧) الخصائص ١٠٤/١-١٠٥. وقد طال حديثه عن مناقشة هذه المسألة وقال في نهايتها: "فإذا ثبت أنّ هذه الجملة إنّما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب".

وقد ذكر الأنباري والعكبري أنْ هناك من يجيز أنْ يكون "قيل" وهو فعل الشرط عاملاً في "إذا" في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[1]، دون أنْ ينسبا هذا القول إلى صاحبه[2].

ويبدو أنّ أول من اعتمد هذا الرأي وصرح به هو ابن الحاجب؛ لأني لم أجد من مال إليه قبله – فيما اطلعت عليه–، حيث قال: "**والحق أنّ (إذا) و (متى) سواءٌ في كون الشرط عاملاً، وتقدير الإضافة في (إذا) لا معنى له ما ذكروه من كونها لوقت معين مسلمٌ، لكنّه حاصلٌ بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك: زماناً طلعت فيه الشمس، فإنّه يحصل بالتعيين، ولا يلزم الإضافة، وإذا لم يلزم الإضافة، لم يلزم فساد عمل الشرط، والذي يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[3]، معلومٌ أنّ الجواب معنى قوله: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾، فلو كان هو العامل وإذا مضافة إلى الموت لفسد المعنى إذ يصير إذا المراد بها وقتاً واقعاً فيه الاخراج، فيصير وقت الموت والاخراج واحداً؛ لأنّه ظرف عندهم للإخراج وقد نسب إلى الموت على أنّه ظرف فلا يستقيم أنْ يكون ظرفاً للموت والاخراج جميعاً، وكذلك المثال في قولك: إذا أكرمتني اليومَ أكرمتك غداً، وهو ظاهر في أنّ العمل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب**"[4].

وقد اقتفى أثره أبو حيان قائلاً: "**وذهب بعض النحويين إلي أنّها ليست مضافة إلى الجملة بعدها، بل هي معمولة للفعل بعدها، وليست معمولة بفعل الجواب كما ذهب إليه الجمهور، وهذا المذهب هو الذي نختاره حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط؛ ألا تري أنّك إذا قلت متى تقمْ أقمْ كان متى منصوباً بالفعل الذي يليه، يدلك على ذلك قولك: أيَّاً تضربْ أضربْ ... واختلاف الظرفين في بعض الصور؛ نحو: إذا جئتَني غداً أجيئُك بعدَ غَد، ولا يمكن إذ ذاك أنْ يكون الجواب عاملاً فيها وعاملاً في بعد لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين**"[5].

وأخذ به ابن هشام وبين أنّه على هذا المذهب لا يكون فعل الشرط في محل جر بالإضافة، ولا يُلزمهم كون المضاف إليه لا يعمل في المضاف؛ لِأَنّ "إِذا" غير مُضَافَة[6].

وهذا الوجه يحتاج إلى مناقشة وفق الآتي:

(١) سورة البقرة، آية:١١.
(٢) ينظر البيان ٥٦/١؛ التبيان ٢٧/١.
(٣) سورة مريم، آية: ٦٦.
(٤) الايضاح في شرح المفصل ٥١٣/١.
(٥) التذييل والتكميل ٣١٥/٧-٣١٦.
(٦) ينظر مغني اللبيب ١١٢/١.

١- أنّ ما استدل به ابن الحاجب على كون الجملة بعد "إذا" غير مضافة مطلقاً، وتعين الوقت يحصل بذكر الفعل بعدها، كما في قولهم: "زماناً طلعت فيه الشمس"، قول غير مقبول، ورده الرضي بقوله: "**وفيه نظر؛ لأنّه إنّما حصل التخصيص به لكونه صفة لها، لا لمجرد الذكر بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة "إذا" يكفي لتخصيصها، لتخصص "متى" في: متى قام زيد، وهو غير متخصص اتفاقاً منهم**"[(١)]، وعليه فـ "إذا" إذا كانت ظرفية على أصلها فهي لازمة للإضافة.

٢- يؤخذ على هذا القول أنّهم جعلوا هذا الحكم – أي: أنّ العامل هو فعل الشرط – عاماً في كل ما تضمن معنى الشرط أم لم يتضمن ذلك، دون النظر إلى حقيقة "إذا" هل ضُمّنت معنى "إنْ"، وأصبحت للأمر المتوقع حصوله، أم لا زال التعبير بها باقياً على أصلها فهي للأمر الحاصل لا محالة؟ وعلى ذلك يكون مذهبهم ضعيفاً؛ لأنّ "إذا" وإنْ كانت رابطة لجملتين كالشرط والجزاء فهي في الأغلب باقية على أصلها في كونها للأمر الحاصل لا محالة، وعليه لا يصح إخراجها عن أصلها، وإدخالها في حكم "إنْ" الشرطية.

٣- أمّا ما ذكره ابن الحاجب وأبو حيان بأنّ الجواب لو كان هو العامل لمَا صح أنْ يعمل في زمانين مختلفين، نحو: "إذا أكرمتني اليومَ أكرمتك غداً"، فهنا دلالة "إذا" مختلفة فقد وقعت للأمر المتوقع حصوله، ولذلك صح أنْ يحل محلها "إنْ" الشرطية، ونقول: إنْ أكرمتني اليوم أكرمتك غداً، وعلى ذلك فقولهم أنّ العامل هنا هو فعل الشرط صحيح؛ لأنّها ضُمّنت معنى "إنّ" الشرطية، وأخذت حكمها[(٢)].

ثالثاً: ذهب بعضهم إلى أنّ "إذا" ظرف لمَا يُستقبل من الزمان، ويضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية، ويكون العامل فيها متقدماً أو متأخراً، وحمل أصحاب هذا الرأي "إذا" على أصلها، فالأصل فيها أنْ تكون ظرفية، وقد جاء بعدها الفعل نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾[(٣)]، وجاء أيضاً بعدها الاسم، مثل قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾[(٤)]، وعلى ذلك أجازوا إضافتها إلى الجمل الاسمية والفعلية، والظرف يعمل فيه المتقدم والمتأخر، فكذلك "إذا" يجوز أنْ يتقدم عليها العامل أو يتأخر، وذلك نحو: إذا طلعت الشمس جئتك، فالعامل في "إذا" هو الفعل المتأخر "جئتك"،

(١) شرح الكافية ١٩٠/٣.
(٢) ينظر الرضي، شرح الكافية ١٩١/٣.
(٣) سورة البقرة، آية:١١.
(٤) سورة الانشقاق، آية: ١.

ويصح أنْ يتقدم وتقول: أجيئك إذا طلعت الشمس، وحملوا "إذا" المتضمنة معنى "إنْ" الشرطية على ذلك؛ لأنّه الأصل.

وهذا الرأي منسوب إلى الأخفش[١]، وقد تحدث عن "إنْ" الشرطية وأجاز رفع الاسم بعدها قال: "**وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾**[٢]، **فابتدأ بعد "إنْ"، وأنْ يكون رَفَعَ "أحداً" على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنّهم قد قالوا ذلك في "إنْ"؛ لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ**"[٣]، فلعلهم نسبوا إليه هذا الرأي بناء على هذا النص؛ لأنّ "إذا" فيها شبه من "إنْ" الشرطية.

ونسبه ابن يعيش إلى الكوفيين، وقال: "**وأجاز الكوفيون وقوعَ المبتدأ والخبر بعدها؛ لأنّها ليست شرطاً في الحقيقة**"[٤].

وذكر ابن أبي الربيع العامل الذي تتعلق به "إذا" على هذا المذهب قائلاً: "**ومنهم من قال: إنّ (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية، وتتعلق بما قبلها وبما بعدها؛ لأنّها ظرف، والظرف يتعلق بما قبله وبما بعده**"[٥].

وكذلك نقل الشاطبي عن شيخه ابن الفخار هذا الرأي منسوباً إلى الأخفش، محققاً القول في العامل الذي تتعلق به "إذا"، قال: "**قال شيخنا الأستاذُ أبو عبدالله بن الفخار- رحمةُ الله عليه-: وخلافُ القوم مع الأخفش مبنيٌّ على تغليب ما ضُمّنته إذا من معنى الشرط، أو تغليب ما وضعت له من الزمان، فمن غلَّب عليها أصلَ وضعها أطلق القول في العامل فيها وفي الجملة الواقعة بعدها، أعني أنّ العامل فيها لا يلزم التأخير، ولكن يكون معها كما يكون مع ظرف الزمان غير المضمَّن معنى الشرط، وأنّ الجملة التي بعدها يجوز أنْ تكون فعلية واسمية. وإذا كان بعدها مبتدأ لم يلزم أنْ يكون خبره فعلاً. هذا معنى الإطلاق المنسوب للأخفش. ومن غلّب عليها الوجه العارض فيها وهو ما ضُمِّنته من معنى الشرط منع الإطلاق، وقيّد العامل فيها بالتأخير عنها، وقيّدَ الجملة الواقعة بعدها بأنْ تكون مصدّرة بفعلٍ لفظاً أو تقديراً**"[٦].

(١) ينظر ابن جني الخصائص ١٠٥/١؛ وابن مالك، شرح التسهيل ٢١٣/٢؛ والمرادي، الجنى الداني ٣٦٨.
(٢) سورة التوبة، آية: ٦.
(٣) معاني القرآن ٣٥٤/١.
(٤) شرح المفصل ١٢٢/٣.
(٥) تفسير القرآن الكريم ٢٥٧/١-٢٥٨.
(٦) المقاصد الشافية ٩٢/٤-٩٣.

وهذا الوجه متجه من حيث إنّ "إذا" إذا جاءت على الأصل غير متضمنة معنى "إنْ" الشرطية، فيجوز أنْ يتقدم عليها العامل أو يتأخر، وكذلك يجوز أنْ تضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية.

إلا أنّه يؤخذ عليه إطلاق هذا الحكم على "إذا" إذا كانت متضمنة معنى "إنْ" الشرطية، فقد انتقل التعبير بها إلى صيغة أخرى لها أحكام يجب مراعاتها، فلا يصح أنْ يتقدم عليها العامل فيها، مراعاة لكونِها في صيغة شرطٍ وجزاء، وعليه يكون إطلاق هذا الحكم ضعيفاً، ويؤدي إلى اضطراب وتداخل المعاني، وعدم ضبط للقواعد النحوية، ولذلك لا يصح المصير إليه.

رابعاً: أمّا الرضي فقد وُفِّق في هذه المسألة وذهب إلى التفصيل في العامل الذي تتعلق به "إذا" بناء على المعنى الذي ترد فيه، فرأى أنّ "إذا" قد ترد على صيغة جملة الشرط، وتختلف دلالتها باختلاف السياقات التي ترد فيها، فعلى ذلك يجب التفصيل في العامل الذي تتعلق به بناء على ما تضمنته من معنى.

وحديثه عن هذه القضية طويل، ولعلي أقتبس أبرز ما يهمنا في هذه المسألة، مستنتجاً من كلامه الصور والحالات التي ترد عليها "إذا"، وقد بدأ حديثه عن أنّ الأصل في "إذا" أنْ تكون للأمر المقطوع به، ولكن يجوز في بعض المواضع أنْ تتضمن معنى "إنْ" وتكون للأمر المتوقع، قال: "**لمّا كان "إذا" موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده، في اعتقاد المتكلم في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده، لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى "إنْ" الشرطية، لأنّ الشرط، كما بيّنا، هو المفروض وجوده؛ لكنّه لمّا كان ينكشف لنا الحال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف ما نتوقعه، جوّزوا تضمين "إذا" معنى "إنْ"، كما في "متى" وسائر الأسماء الجوازم، فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مكرم، شاكاً في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه**"(١).

لمّا كانت "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان، والمستقبل أمر غيبي لا يعلمه إلا الله – عز وجل– بينما بالنسبة للإنسان لا يمكن أنْ يقطع به ولذلك استعملت "إذا" استعمال "إنْ" وجاز أنْ تتضمن معناها فتصبح للأمر المتوقع حصوله، والأكثر في كلامنا أنْ تستعمل "إذا" بهذا المعنى؛ لأنّه لا يمكن أنْ نقطع بما يمكن أنْ يحدث في المستقبل، وهذه هي الصورة الأولى التي تأتي عليها "إذا"، وبين أنّ هذه الحالة وهي تضمين "إذا" معنى "إنْ" حالة عارضة لم تثبت فيها، قال: "**وأمّا "إذا" فلما كان حدثه الواقع فيها مقطوعاً به في**

(١) شرح الكافية ١٨٦/٣.

أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى "إنْ" الدالة على الفرض، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط"(١).

ثم بيّن أنّ العامل الذي تتعلق به "إذا" في هذه الحالة هو فعل الشرط حيث قال: "**وأمّا العامل في "إذا"، فالأكثرون على أنّه جزاؤه، وقال بعضهم: هو الشرط، كما في (متى) ونحوه، والأولى أنْ نفصل، ونقول: إذا تضمن (إذا) معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه**"(٢).

إذاً لمّا خرجت "إذا" عن أصلها وضُمنت معنى "إنْ" الشرطية؛ وأصبحت للأمر المتوقع حصوله أخذت حكم أسماء الشرط وعمل فيها فعل الشرط كـ "متى" وغيرها.

ثم انتقل إلى بيان الصورة الثانية، وقال: "**لمّا كثر دخول معنى الشرط في "إذا"، وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإنْ لم يكن فيه معنى "إنْ" الشرطية، وذلك في الأمور القطيعة، استعمال "إذا" المتضمن معنى "إنْ" الشرطية، وذلك بمجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإنْ لم يكونا شرطاً وجزاءً، كقوله تعالى:** ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾(٣)، إلى قوله:﴿فَسَبِّحۡ﴾(٤)، ... **وإنّما رُتّب "إذا" ... والجملتان بعده، ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء، وإنْ لم يكن فيهما معنى الشرط، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط ولتحصيل هذا الغرض عمل في "إذا" جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في: فسبح**"(٥).

بيّن الرضي في هذا النص الصورة الثانية التي ترد عليها "إذا" وهي التي تسير على نمط الجملة الشرطية، فتتصدر "إذا" ويأتي بعدها جملتان كجملتي الشرط والجزاء، فمجيئها على هذه الصورة ليس دليلاً على أنّ "إذا" هنا شرطية، وإنّما هي على أصلها للأمر المقطوع به، وأمّا علة هذا الترتيب، هو الدلالة على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الشرط للجزاء، والعامل فيها في هذه الحالة هو الجزاء، أي الجواب، وما ورد في القرآن الكريم فهو من هذه الصورة؛ لأنّ "إذا" جاءت ظرفية على أصلها ولأمر مقطوع بحدوثه.

وإذا هنا ظرفية خالصة على أصلها وليس فيها معنى الشرط، وبما أنّها كذلك فيمكن أنْ يتقدم عليها العامل الذي تتعلق به إذا خرجت عن أسلوب الجملة الشرطية ولم تأتِ "إذا"

(١) المصدر نفسه ١٨٧/٣.
(٢) المصدر نفسه ١٨٩/٣.
(٣) سورة النصر، آية:١.
(٤) سورة النصر، آية:٣.
(٥) شرح الكافية ١٨٧/٣-١٨٨.

متصدرة، نحو قولنا: أجيئك إذا غربت الشمس، فالعامل في "إذا" هو الفعل الذي تقدم عليها، دون الحاجة إلى تقدير عامل متأخر يفسره الظاهر، ويمكن أنْ يتأخر وتأتي الجملة على أسلوب الجملة الشرطية فنقول: إذا طلعت الشمس جئتك، فلا فرق بينهما.

وعند إنعام النظر في "إذا" والأساليب التي ترد عليها نجد أنّ هذا التفصيل الذي ذهب إليه الرضي هو الأولى؛ لكي تختص كل منهما بأحكامها الخاصة، ولا نلزم صورة بأحكام الأخرى، فتتداخل المعاني وتضطرب الأحكام، وتختلف الآراء، كما حصل بين النحاة في هذه المسألة، ويكون الضابط للعامل الذي تتعلق به "إذا" هو معناها ودلالتها في السياق الذي ترد فيه، وهو الرأي الذي يميل إليه الباحث في هذه المسألة.

الخاتمة:

نخلص مما سبق إلى أنّه لا بد ألا نخلط بين المعاني والدلالات التي ترد عليها "إذا" فنعامل كل منها حسب المعنى الذي تقتضيه، وترد "إذا" على صورتين:

الأولى: أنّ تكون على أصلها أي للأمر المقطوع حصوله في المستقبل، فهي هنا ظرفية خالصة من معنى الشرط، وإنّما جاءت على نمط الجملة الشرطية، وليست الجملتان فيها شرطاً وجزاءً، و"إذا" الواردة في القرآن الكريم هي من هذا النوع؛ لأنّه – وإنْ كانت دلالتها على أمر في المستقبل – فهو أمر مقطوع به في علم الله – عز وجل –، ولا ينبغي أنّ نعاملها معاملة "إنْ" الشرطية، أو نفترض أنّها شرطية؛ لكون الشرط يكون فيما يتوقع حصوله، وهذا لا يليق بما جاء في كتاب الله – عز وجل – ويمكن أنْ نستعملها في كلامنا ظرفية خالصة وذلك في الأمور المقطوع بحدوثها وذلك كقولنا: إذا غربت الشمس جئتك، فغروب الشمس أمر مقطوع به، ولذلك فهي هنا ظرفية، وإذا كان الأمر كذلك فتعامل "إذا" هنا معاملة الظروف بناء على أصلها ودلالتها، فيصح إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية، وكذلك أنْ يتقدم عليها العامل فيها أو يتأخر، فيمكن أنْ نقول: أجيئك إذا غربت الشمس، والعامل فيها هنا هو الفعل المتقدم، والضابط الذي نعرف من خلاله كون "إذا" ظرفية هو عدم صحة إحلال "إنْ" الشرطية محلها، فلا يمكن القول: إنْ غربت الشمس جئتك.

الثانية: أنْ تخرج "إذا" عن أصلها وتتضمن معنى "إنْ" الشرطية، وكما قال الرضي: "**ولا يكون معنى الشرط في اسم إلا بتضمن معناها**"[1] أي: معنى "إنْ" الشرطية، فلما تضمنت "إذا" معناها أصبحت شرطية خالصة وتحولت دلالتها من الأمر المقطوع به إلى الأمر المتوقع حصوله كـ "إنْ"، ولذلك يجب أنْ تعامل معاملة الظروف التي ضُمنت معنى "إنْ" الشرطية نحو "متى"؛ لأنّ الشيء إذا ضُمِّن معنى غيره عمل عمله وأخذ حكمه، والسبب الذي جعل "إذا" تُضمن معنى "إنْ" وتصبح للأمر المتوقع حصوله أنّها ظرف لما يستقبل من الزمان، وما يحصل في المستقبل أمر غيبيٌ بالنسبة للإنسان، ولا يمكن القطع به؛ ولذلك لما أشبهت "إنْ" من هذه الناحية صح أنْ تحل محلها في بعض المواضع دون أنْ يؤثر ذلك على المعنى، وذلك نحو قولنا: إذا جئتني فأنت مكرمٌ، فيمكن أنْ تحل محلها "إنْ" ونقول: إنْ جئتني فأنت مكرمٌ، دون أنْ يكون هناك اختلال في المعنى، وعليه فإنّ الضابط في معرفة "إذا" المتضمنة معنى "إنْ" الشرطية هو صحة مجيء "إنْ" محلها دون أي تأثير على المعنى، وفي هذه الحالة تعامل "إذا" معاملة أسماء الشرط في الأحكام النحوية، فلا

(١) شرح الكافية ٣/١٨٥.

تكون مضافة إلى فعل الشرط؛ لأنّه هو العامل فيها، وكذلك لا تـــدخل إلا علـــى الأفعـــال؛ لكونّ الشرط يتطلب الجملة الفعلية، وأيضا تلتزم الصدارة فلا يتقدم عليها العامل فيها.

وأخيراً أرجو أنْ أكون قد وُفقت في هذا الطرح، وإنْ كان هنا خطأ أو نقص فلا يخلـــو العمل الإنساني من ذلك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم.

٢- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (١٤١١ه-١٩٩٠م)، معاني القرآن، ت: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، (١٣٧٥ه-١٩٥٥م)، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.

٤- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (١٤٠٠ه-١٩٨٠م) البيان في غريب إعراب القرآن، ت: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥- الأنصاري، أحمد مكي، (١٤٠٥ه)، نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

٦- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (١٩٧٧م)، شرح المقدمة المحسبة، ت: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت.

٧- الباقولي، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين الأصفهاني، (١٤٠٤ه-١٩٨٢م)، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ت: إبراهيم الابياري، دار الكتاب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت،

٨- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، (١٩٨٢م)، المقتصد في شرح الإيضاح، ت: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق.

٩- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٤٣٠ه-٢٠٠٩م) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ت: أ.د. حسن محمود هنداوي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

١٠- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٣٧١ه-١٩٥٢م)، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

١١- ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، ت: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٢- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي،(١٤١٨ه-١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب، ت: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٣- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط١، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، طبعت الأجزاء الخمسة الأولى في دار القلم، دمشق، في عدة سنوات بدءاً من ١٤١٧ه-٢٠٠٢م، إلى ١٤٢٢ه-٢٠٠٠م، وطبعت الأجزاء

من السادس إلى الرابع عشر في كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، في عدة سنوات بدءاً من ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م، إلى ١٤٣٩ه-٢٠١٨م. ولم يطبع كاملاً إلى الآن.

١٤- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، (١٤١٣ه، ١٩٩٣م)، تفسير البحر المحيط، ت: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٥- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الاشبيلي، (١٤٣٠ه)، تفسير القرآن الكريم، ت: د. صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٦- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الاشبيلي، (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م)، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ت: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض.

١٧- الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (١٩٩٦م)، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي.

١٨- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (١٤٢٥ه-٢٠٠٤م)، المفصل في علم العربية، ت: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار عمار، عمّان.

١٩- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، الأصول في النحو، ت: عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (١٤٠٦ه)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٢- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، (١٤٢٩ه-٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٣- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (١٤٢٨ه-٢٠٠٧م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط١، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

٢٤- صفا، فيصل إبراهيم، (١٩٨٩م)، إذا بين الظرفية والشرطية محاولة لقراءة جديدة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٧، السنة ١٣.

٢٥- عضيمة، محمد عبدالخالق، (١٣٩٢ه-١٩٧٢م)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.

٢٦- ابن عقيل، بهاد الدين عبدالله، (١٤٠٠ه-١٩٨٠م)، المساعد على تسهيل الفوائد، ت: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.

٢٧- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (١٣٩٩ه-١٩٧٦م)، التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي شركاؤه.
٢٨- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل المشكلة المعروف بالبغداديات، ت: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
٢٩- فوده، علي، (١٩٧٦م)، الشرط بإن وإذا في القرآن الكريم، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، مجلد ٤.
٣٠- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، شرح التسهيل، ت: د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان.
٣١- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،(١٤١٥ه-١٩٩٤م)، المقتضب، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، ط٣، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشوؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
٣٢- المرادي، الحسن بن قاسم، (١٤١٣ه-١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: د. فخر الدين قباوه و أ. محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٣٣- مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (١٤٠٥ه -١٩٨٤م)، مشكل إعراب القرآن، ت: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٤- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، (١٤٢٧ه-٢٠٠٧م)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة.
٣٥- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين، (١٤١١هـ-١٩٩١م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.
٣٦- الهمذاني، المنتجب بن أبي العز بن رشيد، (١٤٢٧ه-٢٠٠٦م)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، ت: محمد نظام الدين الفتيح، ط١، دار الزمان للنشر والتوزيع، السعودية، المدينة المنورة.
٣٧- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، (١٤٣٠هـ)، التفسير البسيط، ت: د. محمد بن صالح الفوزان وآخرون، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٣٨- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، شرح المفصل للزمخشري، ت: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.